

اعني تحت واستعمال صيغة الامر موضع الانبساط في شايء دليل
 اجعله وزاد عليه ومنه في جعله في فعله ونحوه في فعله
 عن سوء ادب وقد يستعمل في الامور والاشياء التي هي من لوازم الامر
 كما في قوله تعالى واستنزلنا من السماء ماء فاصحابه منكم ان يشربوا
 على قهقهيم وودعناهم الى النار لا يشربوا من الماء الا ما شربوا
 عذابه ولا يلقى سكره وحكمته فاستعمل منه الامر مطلقا لاستنزال
 الارادة ولوقولنا بالاستنزال لزم ذلك في جميع المصروفات ومنها الملقية
 تشا والمعتدلة لم يفرقها بين ارادة الاب واردة العيشة جاز تخلفا للمادة
 الارادة عندهم بل يتبع اعتبارها والتعمق اورد في القدر في تخلف مرام الله
 عندهم يسوء اختيارا والاعتدال الصفة المتميزة بالوقوع كما هو عند اهل
 الحق ومنه بغيرها الاستدلال بجوامعها انما هو بسوء اختياره فالتعمق
 الله لا يتولد الا بوقوعه بل على علمه ما يستعمل فيكون مبدء لا يتولد
 بما يشيؤه لا يتولد في العلم بالوقوع كما لا يقع منه بسوء اختياره فان
 يتلوا في الوجود لا الارادة وتظل الركن في الصبح بغير المتأخرين ان الارادة
 يسئل من الارادة الذاتية ولا يستعمل في الارادة الكونية فان لا يتولد
 شرارها وقد انما يريد كونها وقد كان له في كونه المثل الذي
 وجهها بتخصيص صلوته وفائدته الركن على الاستدلال في المصطفية والامر
 بالشيء يكون منها عنده اذا كان له ضد وحده كما لا يمان والامر بالامر
 والتي هي من الفعل امرية في اجماع اهل السنة والجماعة اذا كان له ضد
 ايضا كما ان الله في قوله تعالى قد يكون امرا بالامر والتي هي من الفعل امر
 بالستكون وان كان له ضد يكون امرا بواحد منها غير عين عند العلماء من
 اصحابنا واصحابنا الحديث في بعض الفوائد لا يمكن الامر والتي هي من الفعل
 فالامر في قوله تعالى في الاضطرار لا تسكن في اسكن اصحابنا
 بل في ضد الامر وهو التسكن وهو التسكن وضد الامر منه وهو التسكن
 هو الحركة واما اهل الامر وهو الحركة في المنع عن التسكن وهو الامر وهو
 لا تسكن في المنع عن الحركة فيحصل التلاوة وتكرار الحسبان في المعبران
 والتي لا يهاجر من من مادة هم رن ه ي وضووع ومعناها هو في فعل
 كتاب ولا تفضل منه ومعها ايجاب او نهي في الامر وتكرارها في قوله تعالى
 التلاوة في التلاوة لشيء منها الامة المعبر من التلاوة في الاضطرار
 اهداهما للفعل والامر بصدقه في عتبهما على ايجاب والضمير في قوله
 صيغة الامر في الامر وهو قول عامة الفقهاء ونحو اراما المحرمين قال

الاستاد

الاستاد واما معنى الاستاد في قوله تعالى هو الذي اراد ان لا ينجس
 بالاشياء المأمورة به فلو مضى الى التكرار وانما تجوزت العبادات بتكرار
 اسبابها كما يشترط للصور والوقت للقبول والامر يستعمل في الاعمال
 في الاقوال والامر المراد به الفعل يجمع على مور لا غير اذا اراد بالوقوع
 على الامر لا غير والاشياء مجتمعة بحيث ان كل واحد منهما يمكن ان يكون
 للمعنى ونحوه لا يخلو ان يكون لفظا امر حقيقة فيها بالاشياء
 القنطري في جاز فيها واقعية في الفعل جاز في القول والامر لا يسيل
 الا في القول لا في الاشتراك خادف الاصل في الالفاظ في الالف لا ينفرد
 الاجماع على خلافه فعين الابع والامر لا يعتبر هو ما يعين العقل
 في الحواس والمكاهيم في الامور الاحتشاش في معتقولات ثمانية وهي العقل
 لها في الخارج وايضا بقها وبتجارتها بالاشياء في العينية والتكليف والحيز
 الهارضة بلا شياء المعجزة في الفهم وانما العقول لا في الوجود
 المشهور من حيث هي غير عارضة الموجود فان ذهن الامور الهامة هي
 بالاختصاص قسم من الاضمار الموجودات التي هي في الوجود والجهل
 في الالف في الامور الهامة مستفاد وهي ليست باحوال المشهور
 عند الجمهور وانما احوال كالجو والمهابة المطلقة والتخصيص الطلاق
 وليس منها مما يحال عند من يتفهمه وكذا الواجب لانه والله في غير
 في الفلاسفة العالمين بقدر الحيات والحزب وان كان الامر صيغة
 مرجحة لا متشعب من المضارع بخلاف التثنية يستفاد من المضارع
 المحذور التي يتكلم عليه بالالف في التي يتكلم في الامر في الفعل
 من الاجاب كما احتج في التثنية الامة ان الله في التثنية في ذلك
 كان بالالف هي شاركة في الفظ للامر في الامر في قوله تعالى
 والامر يستند، الفعل القول والتي تستند في الفعل بالقول والامر
 الشري في قوله تعالى ان الله لا يامر بالفسق والامر في قوله
 تعالى امرنا بما نعلمها فاستعمل في الفضاة والتقدير والامر في قوله
 تعالى ان الله عز وجل يحب من اعطاه الله الدين والامر في قوله
 في الامر بالهروف في الامور التي هي من التكرار في الالف في قوله
 اعمال الامة عروفا والامر في الالف في الالف في الالف في الالف
 الامة وعمل الامة في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 ولا يعلون به الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 له وتكرارها بل من جهة زجرها عنه وتبها منه واول الامر صاحب